

السيد فتحي الشامخي

السيد الرئيس،

السيد الوزير والوفد المرافق له،

موضوعنا اليوم هو معالجة أزمة الصناديق الاجتماعية هذا عنوان آخر من عناوين الأزمة العميقة والشاملة التي تعيشها اليوم تونس.

قمتم في تقرير شرح الأسباب بتلخيص أزمة الصناديق بالعجز المالي، وهذا بصفة عامة يعكس منطق العصر، يسير على التوازنات المالية وكل ما هو منطق اجتماعي وعدالة اجتماعية إلى غير ذلك ليس له أي وزن، والوزن الوحيد والمنطق الوحيد هو الحسابات يعني التوازنات المالية.

خلال سنة 2018 صرّحتم أن عجز الصناديق يُقدَّر بـ 1400 مليون دينار، وعن أسباب العجز قلتم الكثير لكن هناك صمت تام حول مسؤولية الإدارة والتصرف وسياسات الحكومة، صمّت تام، بمعنى أنكم ذكرتم التغيرات الديموغرافية ونسبة الإعالة وهلم جرا وأمل الحياة إلى آخره، مما جعل الفرد يعتقد أو يشك أن أي أحد حين يعيش عمرا طويلا يكون سببا لمشكلة. والحل أنكم اقترحتم الاقتراح الأساسي وهو الترفيع في سن التقاعد، ولا أعتبر هذا حلا، أولا لأنكم تقولون بأن الأزمة هي لليوم في المدى القصير، اليوم ليس لدينا المال لدفع جارية المتقاعدين، والحل الذي اقترحتموه إن كان سيعطي نتائج لو فرضنا جدلا أن نتائجه ستكون بعد سنوات وسنوات، بمعنى أنكم ستقومون بتغيير هيكل، وهذا سيعطي أكله بعد سنوات قادمة، إذن حسب رأيي أن الحل المقترح مع الأزمة المصحح بها ليسا متوافقين مع بعضهما ولكن على كل لنبقي افتراضا أن المشكلة هي مشكلة 1400 مليون دينار من الأموال.

سيادة الوزير، أنت أجبت السيد النائب فيصل التبيني حول سؤال كتابي وذكرت له بأن الديون المتخلدة على ذمة المشغلين خلال سنة 2018 أي نفس السنة بلغت قيمتها 5529 مليون دينار، وعن طريق الحسابات لديكم عجز بـ 1400 مليون دينار وفرطتم في 5529 مليون دينار. إذن فالحل بسيط جدا وهو تطبيق القانون، وربما لا تريدون تطبيق القانون، فما هو الحل الآخر ومن أين ستأتون بالأموال؟ قلتم سترفع في نسبة المساهمة بمعنى أنكم ستضيفون للأجراء 1% وهذا ثقل وعبء جديد على كاهل الأجراء.

واليوم، أينما يلتفت الأجير يتعرض لصدمة من جميع الاتجاهات، 1% الترفيع على الأجراء علما وأنه في السنة الفارطة أي 2018 زدم للأجراء 1% بعنوان المساهمة التضامنية وتريدون في بداية هذه السنة 2019 أن تضيفوا إليهم 1% صحيح أنها مقسمة على مرحلتين 0,5 و 0,5 لكن سينضاف إليهم مرة أخرى عبئا جديدا، يعني دائما نفس المنطق والضحية هو من يتحمل أعباء من تسبب في الأزمة أو العجز أو غير ذلك.

إذن ذكرتم في العام الفارط بأن الفكرة هي بمثابة تضامن، لا بأس هي فكرة طيبة ونحن نريد أن نفعّل روح التضامن في المجتمع، ولماذا لا يُوجّه التضامن إلا لنفس الفئة الاجتماعية يعني الأجراء الذين وقع الإمسك برقابهم وهم لا يملكون سوى ذلك الراتب الذين يعيشون به؟ لماذا لا تلتفتون إلى الفئة الثرية من أغنى الأغنياء؟

لدينا في تونس العديد من الأثرياء وكلامي لا يوجّه إلى دورة الاقتصاد، يعني الموجود داخل دورة الإنتاج، بل أتحدث عن شيء

متراكم في الخارج وهو الثروة سواء كان عقارا أو أموالا مودعة بالبورصة أو ممتلكات وبواخر وهلم جرا. لماذا هذه الفئة من الناس التي نرى وأنه لصالحهم أن يكون هناك استقرار اجتماعي وقد نُزِعَ عنهم الخوف من الثورات والتمردات يساهمون بأي عنوان يريدونه ولكن يساهمون في تمويل الصناديق، وحين اقترحت الجبهة الشعبية 1% رفضتم ذلك وقلتم لا، وأجّلتكم ذلك إلى سنة 2020 وربما تؤجلونه في العام القادم أيضا إلى آخره...

السيدة النائب الثاني لرئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيدة سامية حمودة عبو، خمس دقائق.

السيدة سامية حمودة عبو

شكرا السيدة الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير،

سيدي الوزير، حقيقة كنا نتمنى أن يأخذ مشروع القانون هذا وقتا أكثر ودراسة أعمق واستشارة أوسع وتشاورا في هذا الموضوع، وكأنّ المسألة un peu baclé أي ملفوفة بطريقة سريعة وكان الفرد يستجيب لأزمة ظرفية فقط لتنقيح القانون، والأزمات الظرفية لا ننقح القوانين من أجلها لأن التنقيح في أزمة ظرفية سيؤدي حتما إلى تعميقها أكثر خاصة لما يكون غير ملمّ بكل جوانبه.

وهناك دول قدّمت هذا القانون وهو الترفيع في سن التقاعد، فما هي هذه الدول؟ وبالرجوع إلى ذلك نجد أن الدول التي قامت بالترفيع في سن التقاعد هي التي لديها تهرّم سكاني. إذن، فقد ارتأت أنه من المنطق ومن المعقول أن ترفع في سن التقاعد نظرا لوجود النسبة الضعيفة والمتقلّصة للشباب، لذلك قامت هذه الدول بالترفيع في سنّ التقاعد حتى تظلّ الطبقة الشغيلة دوما نشيطة، ونحن في بلادنا عكس ذلك، إذ أن لدينا طاقات شبابية عاطلة عن العمل ولدينا طاقات لخريجي الجامعات ينتظرون العمل في الوظيفة العمومية أو في مؤسسات تكون فيها تغطية اجتماعية.

إذن هناك مشكل، خاصة لما نلاحظ أن هناك قانونا آخر سبق هذا القانون المتداول بين أيدينا، وهو قانون لا يؤدي إلى المنطق وكأنها ليست نفس الدولة، وكأنها ليست نفس الأزمة، وهو التسريح الاختياري أو الخروج الاختياري، إذن من ناحية سنّ قانون المغادرة الاختيارية قبل سنّ التقاعد وقد تم ذلك على ما أعتقد في ثلاث مناسبات، يعني أننا وضعناه لإطارات الدولة الذين غادروا، وفي نفس الوقت نحدث قانونا للتمديد في سنّ التقاعد، وبعد ماذا؟

بعد أن وقع التسريح، وبالنسبة إليّ لاحظتُ خروج عديد "الكوادر"، إذن هناك شغور، ولمن نقوم بالتمديد في سنّ التقاعد؟ لذلك أعتقد أن أكثر الناس المستفيدين من الترفيع في سنّ التقاعد هم الذين ألجئوا بالعمل بعد الثورة، إذن وكأننا قدّمنا قانونا لنمكّن الناس الذين دخلوا بعد الثورة أن يرتقوا شيئا فشيئا لتتحصّل على المواقع السيادية، وهل سيحلّ ذلك الأزمة المالية؟ وهل أن لدينا الرغبة في حلّ الأزمة المالية؟ لا، لأننا اكتشفنا في قانون المالية ظهور عديد الحلول، وأقدّم لك مثلا حول الأزمة المالية التي هي أزمة سيولة، أولا، من لا يدفع مساهماته للصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية CNRPS مثلما ذكر زميلي يجب أن يطبق القانون وهو أمر سهل جدًا.

ولن أظنّ أعددّ خلال الخمس دقائق لمداخلي لأنني حين أقوم بذلك يلزمني عشر دقائق، هذا أولا.